ناقشت نتائج زيارة السجون وأوضاع العمالة بالمناطق المحظورة و «الحقوق المدنية» للبدون

«حقوق الإنسان» البرلمانية : تخفيف أعداد المساجين إلى ألفين بدلاً من 5 آلا

ناقشت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها أمس نتائج زيارة السجون وما تم الاطلاع عليه فيها وأوضاع العمالة الوافدة في المناطق المحظورة وقضية الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بمجلس الأمة أمس إن تجاوب لجنة العفو الأميري مع توصيات اللجنة أدى إلى تقليل عدد المساجين الذين كان عددهم أكثر من خمسة آلاف حيث إنها أعفت عن ألف سجين في فبراير الماضي واليوم أبلغونا أنه سيتم الإعفاء عن ١٢٠٠ مسجون بعفو مباشر ، وأن هناك ما يقارب ١٠٠٠ شخص سيتم تقليل المدة عنهم الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف عدد المساجين إلى ألفي مسجون بعدما كانوا أكثر من خمسة آلاف.

وأشاد الدمخي بالتعاون الكبير من الجهات المعنية وخاصة النيابة العامة بهذا الشأن، كاشفا عن اجتماع مقبل مع لجنة العفو للتوسع أيضا في معايير العفو واستبعاد بعض القضايا الأخرى.

ومن جهة أخرى أوضح الدمخي أن قرار الاتصال المرئي بين المساجين وأهاليهم هو قرار اتخذ نتيجة أحداث "كورونا" ، وسيستمر وفقا لما أبلغت به وزارة الداخلية عن وجود توافق بينهم وبين السلطة القضائية في أن تكون الجلسات عبر الاتصال المرئي خاصة في جلسات تجديد العقوبة بدلا من نقله إليهم مما سيخفف من ضغط العمل.

وبين الدمخي أن الرعاية الصحية للمساجين داخل السجن والاهتمام بهم وعمل مسحات لهم وتوفير الرعاية لهم هي من توصيات اللجنة التي كان لها قبول لدى الجهات المعنية بالإضافة إلى توفير أدوات الوقاية لهم والاهتمام بهم بشكل أكبر.

وأعرب الدمخي عن شكره لوزير الداخلية ووكيل الوزارة ووكيل وزارة الصحة وفريقه لحضورهم واهتمامهم بالقضايا التي تناقشها اللجنة، مشيرًا إلى أن تشكيل لجنة مختصة في الإعفاء الطبي تعتبر من القرارات الجيدة وسيكون لها إن شاء الله أثر كبير جدًا بخلاف ما كان معمولا به في السابق من وجود لجان متعددة لكل حالة لتنظر في المرض من مجال تخصصها بغض النظر عن الحالة العامة.

وفيما يخص المناطق المحظورة أشار الدمخي إلى تأكيد اللجنة ضرورة تقسيم المناطق ورقابتها وأن تكون هناك رقابة لاحقة على سكن العمال وألا تتجاوز العدد المسموح به ولا تتجاوز أيضا كرامة الإنسان.

وفيما يتعلق بسجن الإبعاد أشار الدمخي إلى أن هناك تقدمًا وتطورًا كبيرًا جدًا في التعامل مع آلية الإبعاد وتعاونا كبيرًا بين الداخلية والسلطة القضائية، مؤكدًا ضرورة تطبيق العقوبة البديلة للجرائم التي أحكامها تحت الستة أشهر مع النظر بالحجز المنزلي خاصة في ظل هذه الأزمة التي تمر على الكويت.

وكشف الدمخي أنه تم التطرق أيضا لميزانية السجن المركزي لإنشاء سجن مركزي جديد والاستغناء عن السجن الحالي الذي فيه الكثير من القضايا التي تحتاج للإصلاح، مؤكدًا دعم اللجنة لإصلاح السجون.

وبين أن الاجتماع تطرق أيضًا إلى موضوع شهادات البدون في ظل وجود وزير الداخلية في الاجتماع كونه مسؤولا عن هذا الموضوع بحيث إنه لا يمكن أن تسمح للطالب بالدراسة وبعدها يتم حجز شهادته في حاله تخرجه وتطالبه بجنسية معينة، مشيرًا إلى أن هذا الأمر لا يجوز وفيه ضغط لا يناسب أبدًا مركز الكويت الإنساني.

وأشار إلى وجود تعاون ما بين وزارة الصحة والجهاز المركزي وديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بموضوع التوظيف، مؤكدًا دعم اللجنة لمنحهم كافة الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية ولتعيين أصحاب الشهادات الملائمة في الصحة بدلا من جلب العمالة من الخارج.

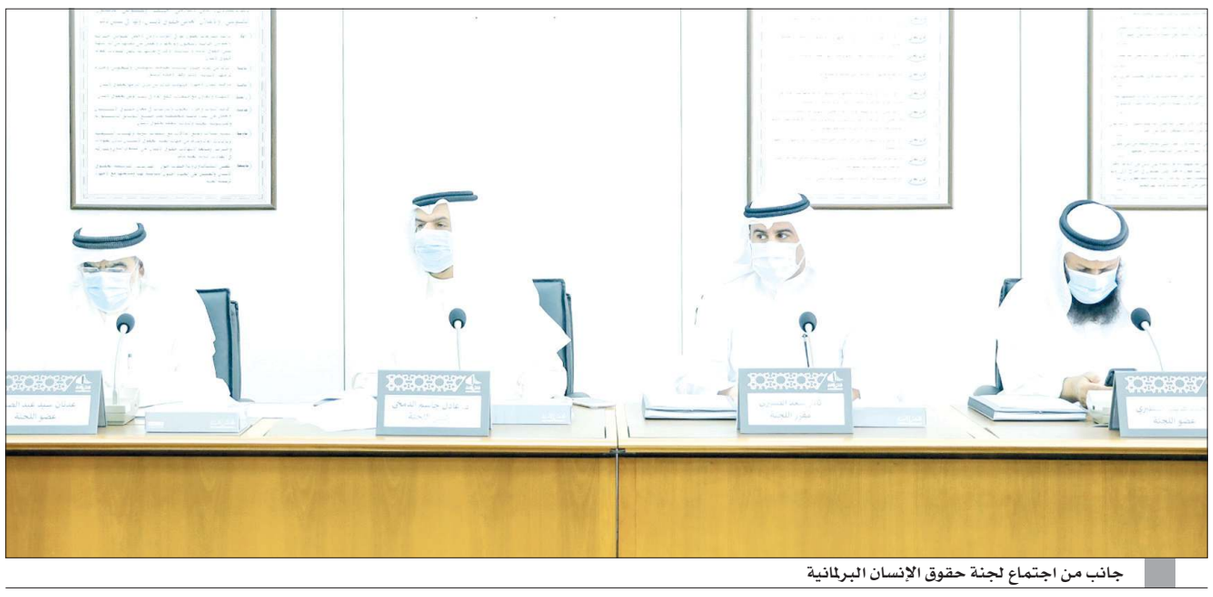
جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

الدمخي : سنجتمع مع لجنة العفو للتوسع في المعايير واستبعاد بعض القضايا الأخرى

قرار الاتصال المرئي بين المساجين وأهاليهم اتخذ نتيجة أحداث «كورونا»

ضرورة أن تكون هناك رقابة لاحقة على سكن العمال وألّا تتجاوز العدد المسموح به

حجز شهادات البدون لا يجوز وفيه ضغط لا يناسب أبدًا مركز الكويت الإنساني

لضمه مع «الرعاية الصحية» للإطفائيين

«الداخلية والدفاع» ناقشت قانون الإطفاء وأرجأت حسمه إلى الأسبوع المقبل

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية

وافقت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها أمس علي ٢٠ اقتراحًا برغبة وناقشت قانون الإطفاء، وأرجأت حسمه إلى الأسبوع المقبل لضمه مع قانون الرعاية الصحية للإطفائيين.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح صحفي في مجلس الأمة إن الإدارة العامة للإطفاء وافقت من حيث المبدأ علي قانون الرعاية الصحية إلا أن أعضاء اللجنة طلبوا عقد اجتماع آخر يوم الأحد القادم لمناقشته مع قانون الإطفاء الذي يعتبر في مراحله النهائية .

وأوضح أن هناك وجهات نظر حول قانون الرعاية الصحية ولن يتم الموافقة عليه إلا بعدما يكون هناك توافق ما بين الإدارة العامة للإطفاء ورجال الإطفاء ليشمل توفير الرعاية الصحية المتكاملة لهم.

وبين العنزي أن قانون الرعاية الصحية يتضمن إنشاء مستشفى خاص لرجال الإطفاء وأسرهم وإنشاء إدارة عامة للعلاج في الخارج أسوة بمنتسبي وزارتي الدفاع والداخلية، لافتًا إلى أن هناك اقتراحًا آخر سيتم تقديمه في الأيام القادمة يختص بتوفير الرعاية الصحية لمنتسبي الحرس الوطني وأسرهم.

وأوضح العنزي أنه تم في اجتماع اليوم "أمس" فتح بند ما يستجد من أعمال خاصة وأن أزمة (كورونا) والظروف الصحية أوقفت الاجتماعات لما يقارب الثلاثة أشهر الماضية.

وقال إن اللجنة وافقت على ما يقارب ٢٠ اقتراحًا برغبة بالإضافة إلى أن هناك عدة اقتراحات سيتم أخذ رأي وزارة الأشغال والإدارة العامة للمرور وبلدية الكويت والاجتماع معهم بشأنها وهي خاصة بإضافة مخارج في عدة مناطق بالكويت، مؤكدًا أن اللجنة ستستأنف نشاطها وستجتمع أسبوعيًا .

من جهته أوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد أن اللجنة سبق أن أخذت رأي الإدارة العامة للإطفاء وأضافت مكتسبات جديدة لرجال الإطفاء بالقانون.

وبين أن من الملاحظات التي تم تعديلها بموافقة الإدارة العامة للإطفاء إلغاء عقوبة السجن من الجزاءات التأديبية وتخفيف العقوبات من خفض الرتبة إلى تأخير الرتبة ونقل الإجراءات التأديبية من اللائحة التأديبية ووضعها كمادة في القانون.

وبين أنه تم وضع حق اللجوء للقضاء كمادة بالقانون وكذلك حق الترشح والانتخاب بعد أن كان موجودًا فقط في اللائحة التنفيذية.

وأفاد حماد أن اللجنة وافقت على استبدال رصيد الإجازات لرجال الإطفاء ببدل نقدي وعدم الخصم من الراتب عند التمتع بالإجازة، وعدم الخصم من الراتب أو استنفاد رصيد الإجازات عند مرافقة مريض أو العلاج بالخارج.

ونوه بأن اللجنة وافقت على إنشاء أكاديمية للإطفاء ونادٍ رياضي لرجال الإطفاء.

وأكد أنه تم تأجيل حسم القانون إلى الأسبوع المقبل، مشيرًا إلى وجود عدد من التعديلات التي يحتمل أن تصل للجنة غدًا وتناقش في اجتماع الأسبوع المقبل.

الفضالة : اللجنة مستمرة ولن تنتهي وسندعم المبادرين الموجودين في هذا القطاع

«تحسين بيئة الأعمال» تستعجل اللجان البرلمانية للانتهاء من القوانين المتعلقة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جانب من اجتماع لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية أمس

استكملت لجنة تحسين بيئة الأعمال اجتماعاتها أمس بمناقشة استحقاق المشاريع الصغيرة نسبة من المناقصات والمزايدات والممارسات التي تطرح من قبل الجهات الحكومية.

وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن النقاش كان ثرياً واللجنة بانتظار نتائج هذا الاجتماع خاصة فيما يتعلق بوزارة المالية والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن يتم استئناف وضع آلية واضحة لهذه الأمور.

ولفت إلى أن هذا الاجتماع من ضمن سلسلة اجتماعات سابقة قبل الحظر الكلي وقبل التوقف بسبب فيروس كورونا ، لافتا إلى نية اللجنة عقد اجتماع آخر يوم الثلاثاء المقبل مع الوزراء في اللجنة المالية لمتابعة الموضوعات المتعددة التي كانت قد طرحتها اللجنة.

وأكد حرص اللجنة على توجيه رسالة الى أعضاء اللجان البرلمانية على الانتهاء من القوانين المدرجة على جدول أعمالها بحكم تأثير تلك القوانين على المراكز المالية على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن هناك قوانين موجودة من ضمن الخطة التي تحدثت عنها اللجنة وأيضا موضوعات مرتبطة وذات صلة بأصحاب تلك المشاريع منها قانون الإيجارات على سبيل المثال.

وأكد أن اجتماعات اللجنة مستمرة ولن تنتهي وسوف تدعم المبادرين الموجودين في هذا القطاع ولن يكونوا بمفردهم حتى ظهور نتائج فعلية تصب في مصلحتهم سواء من حزمة اقتصادية وملاحظات المبادرين عليها ومتابعتها بشكل مباشر.

من جانب آخر طالب الفضالة بمنح الرخصة للقطاع الخاص في اجراء مسحات لفيروس كورونا لتجنب الضغط الكبير على المستشفيات الحكومية على أن يتم تحديد سعر معين لتلك المسحات وتكون في متناول الجميع.

الشاهين والحويلة : إعفاء الشحنات غير التجارية من رسوم الجمارك

أسامة الشاهين

محمد الحويلة

أعلن النائب أسامة الشاهين تقديمه اقتراحًا برغبة جاء في مقدمته:

لمّا كان "البريد" خدمة أساسية ومرفقًا هامًا، وقدم تدشين نشاطه ومدى تطور خدماته مما تعتز به الدول وتفتخر.

ولمّا كان "البريد" بأنواعه والشحن بأشكاله، مما يعزز النشاط الاقتصادي في الدولة، ويخدم رؤيتها بالانتقال لتكون مركزًا ماليًا واستثماريًا عالميًا.

ولمّا كان المواطنون والمقيمون يشتكون من غلاء الخدمات البريدية التجارية، ورداءة الخدمات البريدية الحكومية، عدا بعض الاجتهادات الفردية الجيدة، لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" إعفاء الشحنات غير التجارية التي تصل إلى البلاد من أي من منافذ الدولة من رسوم الجمارك وأي رسوم أخرى مماثلة أخرى ".

كما قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا برغبة لإعفاء الشحنات الشخصية التي لا تزيد عن 500 دينار من الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى